حق القتل

يقتضى تماشينا مع المدنية العصرية الحانية على الشفقة والرأفة والواقفة على آخر ما توصل اليه علم النفس : عدم ازهاق النفس مهما دعت الظروف لذلك . المجرم لا يختار الاجرام ولكنه يندفع اليه متأثرا بظروف قاهرة قد تعود الى طبيعته الاجرامية وقد تعود الى اختلاف فى جهازه العصبى . فكيف ننتقم من هذا المنكود بازهاق روحه كأننا نقاوم الخطأ بخطأ يزيد عنه بشاعة . فاذا استفز شخص ونتج عن ذلك ارتكابه لجريمة القتل مثلا ، بصرف النظر عن تقديرنا للظروف التى ألجأته لاقتراف جريمته البشعة ونحن جلوس على الكراسى ، فهل من العدل أن نقضى عليه نحن دون أن نوجد فى وسط يستفزنا الى مقابلته بالمثل ؟

وهل اذا اجتمع خطآن ، ينتج منهما ما يصح تسميته صواباً ؟ كلنا نسلم بأن العقاب ليس المقصود منه الانتقام بل العبرة والردع فكيف اذن نقاوم عملا تم فى حالة غير طبيعية بعمل مثله نقترفه ونحن فى تمام حالتنا العقلية

كان فى مصر نظام النفى الادارى وهو نظام حسب اعتقادى ليس عليه غبار اللهم الا ما نتج عنه من زج الابرياء ضمن الغير المرغوب فيهم للنكاية بهم وهو أمر أسلم بخطئه . اغفل اتباع هذا النظام لسبب لا أعلمه وقد يكون سببا وجيهاً ولكن هل للحكومة أن تفكر فى انشاء مستعمرات للمجرمين بدلا من أن تقضى عليهم ، مادام العلم قد أظهر لنا أنهم مسوقين الى الاجرام دون اختيار كنتيجة لظروف مخصوصة

كنت منذ مدة قصيرة فى ضواحى ميت غمر وبالاستفهام علمت أن ما يخص الفدان لا يقل عن ثلاثة أنفس فى حين أنه فى امكان الشخص الواحد خدمة فدانين . اليس وجود ستة أنفس لخدمة الفدان الواحد تأثير على عقلية الرجل المعيل الذى لا يكفى أجره لضروريات منزله فهل اذا أجرم هذا الشخص تحت تأثير الحاجة ننتقم منه بازهاق روحه ؟

واليك مثل آخر كدت أكون فيه ضحية العدالة . كلنا يعلم مقدار التأثر الذى نتج

للافراد وقوع حوادث عام ١٩١٩ . فقد ركبت ذات مرة مركبة الترام من شارع كلوت بك القريب من ميدان المحطة وما قطع الترام نصف الشارع حتى جلس أمامي جندي انكليزي تتدلى (سنجته) من وراء ظهره ومن العبث محاولة شرح مادار بخاطري في ذلك الوقت و (السنجة) في متناولي وتأكد سيدي القارىء انني قاومت نفسي جدا لدرجة لا يمكن شرحها ولولا أن ساعدتني الظروف ووقف الترام لكنت الآن في العالم الآخرة. فالتعقل لم يكن له يد في افلاتي من الجريمة بل هي الظروف أيضاً التي منعت وقوعها . لانه لو لم يقف الترام لانزل لحدث المكروه وانا متهيج الأعصاب لدرجة الجنون

فيالله كيف يمكنني أن أحكم — إذا كنت قاضياً — على رجل سيء الحظ بالاعدام لانه قتل ليس مختاراً بل مهتاجاً وهل يعد مثل هذا الرجل مجرماً كما نحاول ان نصوره؟

لنفرض أيضا أن رجلا خانه آخر في امرأته ولكنه لم يمسكهما متلبسين بالجريمة بل فر الجاني قبل أن تصل يد الزوج اليه فاذا فرض ان الجاني أشار في خلوة مع الرجل الآخر أشارة بسيطة ذكرت الزوج بما سبق وحل به من العار دون ان يتمكن من الاثبات فقام دم الزوج وقام بحركة عصبية فاردى من أغاظه قتيلا فهل يهتم القضاة اذا قال المجرم بانه فعل مافعل أثر اشارة عدها مهينة ولم يلحظها غيره لست اطالب بترك أولئك الناس يرتعون في أعمالهم لانني اعتقد تماما ان الترك يدعو إلى الاستهتار بالروح التي يحميها القانون . ولكني فقط أطالب من رجال العدل عدم ازهاق الروح لاشيء إلا لأن جريمة ارتكبت دون اختيار

وما قول المتشرعين في الحوادث التي يحكم فيها على ابرياء بالقتل ثم تظهر براءتهم — وقد لا تظهر — بعد نفاذ الحكم الصارم

اقترح — بالطبع بعد اعتراضي السابق — وجوب انشاء مستعمرات لأولئك المجرمين كي تستفيد الهيئة الاجتماعية بوجودهم فيها بعيداً . عن المسببات الدافعة للشر في البراري وفي الواحات امكنة محتاجة للعمران . كذلك توجد جهات قابلة للزراعة في الصحراوات القريبة من المدن (اعلم انه يوجد حوالي ألف فدان أو أكثر لاينقصها إلا الماء بالقرب من مدينة المنيا خلف الجبل قرية من النهر فهي تبعد بضعة كيلو

مترات من تلك المدينة لا اكثر) فلم لا ننشىء فى هذه الأماكن مستعمرات لأولئك البؤساء لتعميرها

وإذا فرض وعاد المجرم ثانية للاجرام فارى أن يخصى ففى هذا إذلال له بالاقل إن لم يعد بتأثيرين على نزعته الاجرامية

وانتهز هذه الفرصة لتعزيز رأى الدكتور حسين هيكل بشىء من التوسع فاطالب معه بتعميم ايكال عملية مراقبة المسجونين (لا الاصلاحيات فقط) إلى خريجى مدارس المعلمين

عمر عنايت

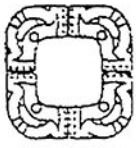

أطلب من دار العصور للطبع والنشر
بشارع الخليج المصرى : بالظاهر بمصر
كتاب
الضحية
صرخ
وروايات وأبحاث أخرى
تأليف
طاغور الشاعر الالهى المعروف
بقلم
اسماعيل مظهر